

شل «أونروا» خطة لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين أزمة تمويل واتهامات بالمحسوبية تعصف بمستقبل الوكالة الأممية



خطوة منذرة بتفجر أزمة إنسانية

وكان مفوض عام أونروا، بيير كرهنيبول، قال في بيان بتاريخ 30 يوليو الماضي، إن الوكالة واجهت مؤخرا "هجمات مالية وسياسية حادة". وأشار إلى تقرير مكتب الأخلاقيات في أونروا، قائلًا إن "الاتهامات، التي لا يزال التحقيق فيها مستمرا، أصبحت هجمات شخصية، وهو ما أرفضه بشدة". وشدد على أن الوكالة ستواصل العمل لضمان استمرار خدماتها. وأعلن كرهنيبول، خلال مؤتمر صحافي في 27 أغسطس الجاري، أن "خدمات أونروا كانت معرضة للخطر، خاصة عندما أوقفت الولايات المتحدة عام 2018 دعمها المالي المقرر بـ360 مليون دولار".

وشدد على أن الوكالة الأممية عملت على تحشيد الدعم المالي، وتمكنت من الحفاظ على خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين، لكنها لا تزال تعاني من عجز بقيمة 150 مليون دولار.

ولفت كرهنيبول إلى أن أونروا واجهت، في الفترة الماضية، تحديات سياسية تتعلق بتعريف اللاجئ وعدد اللاجئين الفلسطينيين.

لتوفير لقمة العيش، مما يشكل خطورة أمنية داخل المجتمعات المستضيفة للاجئين".

ومضى قائلًا إن "إلغاء الوكالة سيدفع لاجئين إلى الهجرة والبحث عن وطن بديل يوفر لهم لقمة العيش والحياة الكريمة، وهو هدف تسعى إسرائيل والولايات المتحدة إلى تحقيقه".

أما معين أبو عوكل، رئيس اللجان الشعبية للاجئين الفلسطينيين (تابعة لمنظمة التحرير) فقد حذر من أن "عواقب إنسانية خطيرة ستصيب اللاجئين في حال توقفت أونروا".

وقال إن "استمرار عمل أونروا يساهم في تجنب وصول اللاجئين إلى حالة من المجاعة، ويدعم السلام والإستقرار"، داعيا إلى "استمرار دعم الوكالة الأممية حتى تواصل تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، إلى حين عودتهم إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها".

وحث المجتمع الدولي والدول العربية على "العمل لتوفير التمويل اللازم، وبشكل دائم، للوكالة حتى تتجاوز عجزها المالي".

وإسرائيل تسعيان بقوة وبسرعة لإلغاء أونروا، الشاهد الحي على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين. خاصة بشأن حق عودة اللاجئين، ووضع مدينة القدس المحتلة، وحدود الدولة الفلسطينية المأمولة. وفي هذا الصدد، لا يستبعد عبدالستار قاسم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية بالضفة الغربية، أن تنجح واشنطن في إنهاء عمل أونروا أو إدخالها في أزمة مالية لا تستطيع علاجها، عبر الضغط على دول العالم، التي لطالما استجابت للمطالب الأميركية، لوقف تمويلها للوكالة الأممية.

وأضاف أن "واشنطن ستضغط أيضا على بعض الدول لفتح باب الهجرة للفلسطينيين، مثل كندا والسويد وأستراليا، لتفريغ المخيمات الفلسطينية من الشباب، تمهيدا لتفكيكها بعد سنوات".

وتابع "واشنطن تملك قوة عسكرية واقتصادية هائلة، وتستطيع أن تؤذي دولا عديدة، بما فيها روسيا والصين، ولا أستبعد مطلقا أن تنجح في الضغط على معظم دول العالم، وخاصة أوروبا، لوقف تمويل أونروا".

رغم ذلك، شدد قاسم على أن "إدارة ترامب لن تنجح مطلقا في إنهاء قضية اللاجئين، وعلى العكس ستختلف محاولاتها تداعيات تحول القضية إلى ملف عالمي".

وأكد أن "محاولات ترامب إنهاء عمل أونروا وإلغاء حق العودة ستشكل تهديدا أمنيا لإسرائيل خلال الفترة المقبلة، فأساس ذلك الحق، وهو من الثوابت الفلسطينية، سيضعل ثورة عارمة ضد إسرائيل".

أما ناشان الخديعة، مدير عام مركز عبدالله الحوراني للدراسات والتوثيق (تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية)، فيقول إن الولايات المتحدة وتوقع أن "تزداد معدلات الجريمة،

ويتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، أونروا بأنها تكرس قضية اللاجئين وحق العودة من أجل القضاء على دولة إسرائيل. من جهتها، ترى إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن ممارسات الوكالة الأممية لا تساهم في جهود إحلال السلام، فيما تنفي الوكالة صحة هذه الاتهامات.

من بين أحدث الأزمات التي تواجهها أونروا والتي تكاد تعصف بمستقبلها، ظهرت في أواخر شهر يوليو الماضي، حيث صدر تقرير عن مكتب الأخلاقيات في الوكالة يتهم أعضاء في إدارتها العليا بإساءة استغلال سلطتهم، وسط ممارسات تشمل المحسوبية والتمييز وسوء السلوك الجنسي.

ويعتبر فلسطينيون أن ذلك التقرير يخدم رؤية كل من إدارة ترامب وإدارة إسرائيل، الساعيتين إلى تصفية القضية الفلسطينية، وخاصة ملف اللاجئين الفلسطينيين، وإغلاق أبواب أونروا باعتبارها الشاهد الدولي على قضية اللاجئين، الذين هجرتهم العصابات الإسرائيلية من قراهم ومدنهم عامي 1948 و1949.

وبعد نشر التقرير بيوم واحد، قررت هولندا تعليق مساهمتها المالية للوكالة، واتخذت سويسرا خطوة مماثلة. وتبلغ مساهمة هولندا، رابع أكبر مانح أوروبي للوكالة، 13 مليون يورو (نحو 14.35 مليون دولار) لعام 2019، فيما دفعت سويسرا حوالي 20 مليون دولار كمساهمات للعام الحالي.

ولا تخفي واشنطن وتل أبيب رغبتها في إنهاء أنشطة هذه الوكالة الأممية، حيث سبق لنتانياهو أن دعا في يونيو 2017 إلى "تفكيك أونروا، ودمج أجزاءها في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين". وأوقفت واشنطن، التي كانت الداعم الأكبر لأونروا، كامل دعمها للوكالة، والبالغ نحو 360 مليون

دولار، مما تسبب في أزمة كبيرة للوكالة. ويقول الفلسطينيون إن سياسات ترامب تجاه اللاجئين تتسق مع خطة سلام أميركية مرتقبة للشرق الأوسط، والتي تُعرف إعلاميا بـ"صفقة القرن".

وتتقاسم الإدارة الأميركية مع نظيرتها في إسرائيل نفس التصورات الساعية إلى إنهاء أنشطة "أونروا" الوكالة الأممية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فمنذ أن بدأت ملامح صفقة القرن في الظهور إلى العلن، تعرضت الوكالة إلى أزمات أدخلتها في أفق مظلمة في ظل تواتر الاتهامات الموجهة إليها من قبل إسرائيل والولايات المتحدة.

عزة - شهر عاصيب مرت به منذ نهاية يوليو الماضي، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بعد صدور تقرير عن لجنة الأخلاقيات بالوكالة يفيد بأن أعضاء من إدارتها متهمون بإساءة استغلال سلطتهم، وسط ممارسات تشمل المحسوبية والتمييز وسوء السلوك الجنسي. ويربط الكثير من المتابعين وعلى رأسهم الفلسطينيون، هذه الطعنات المتكررة والهجمات السياسية المتواترة التي تتعرض لها الوكالة، بوجود إرادة إسرائيلية أميركية، لإلغاء أونروا وذلك في خطوة متكاملة وغير منعزلة عما بات يعرف إعلاميا بطبخة صفقة القرن.

اتهامات بالمحسوبية

منذ سنوات تواجه أونروا، أزمات تمويلية وهجمات سياسية واتهامات بالفساد، قادت بها الولايات المتحدة، وبنشان هذا الوضع يعتقد الفلسطينيون أنه يهدف إلى إنهاء دور الوكالة الأممية، التي تشغل قرابة 5.3 مليون لاجئ فلسطيني في مناطق عملياتها الخمس، وهي الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن، سوريا ولبنان.

من غير المستبعد وفق الفلسطينيين أن تنجح واشنطن في إنهاء عمل «أونروا»، أو إدخالها في أزمة مالية لا تستطيع علاجها

وتأسست الوكالة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949، لتقديم المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لمشكلتهم.

الإسكندرية مهددة بالفقر

غير آمنة. وعملت السلطات على تشييد آليات دفاعات بحرية لحماية الحي الذي يعدّ موطنًا لمخلفات تكرير النفط ومصنع للأسمنت، لكن السكان قالوا إنها لم تحدث فرقا كبيرا.

وقال عبدالنبي، وهو صياد يبلغ من العمر 39 عاما، "تزداد قوة الأمواج كل سنة. لم نشهد أي تحسن. لقد أجبرت حدة الأمواج السكان على مغادرة منازلهم". كما تواجه المواقع الأثرية التي نجت من الكوارث التاريخية خطر الغرق في البحر. وكانت منارة الإسكندرية من عجائب الدنيا السبع ومن أطول الهياكل التي شيدها الإنسان، ودمرها زلزال ضرب المنطقة في القرن الرابع عشر. وأحرقت مكتبة الإسكندرية الشهيرة عندما أشعل يوليوس قيصر أسطول العدو سنة 48 قبل الميلاد، حيث امتدت النيران من السفن إليها.

لكن قلعة قابتاي، التي بنيت على أنقاض المنارة سنة 1477 للدفاع عن مدينة الإسكندرية من الجيوش القادمة من البحر، ما زالت قائمة. كما تعاونت مصر مع الأمم المتحدة على بناء مكتبة الإسكندرية الجديدة في موقع قريب من المكتبة القديمة بمنطقة الشاطبي بالمدينة. وافتتحت المكتبة سنة 2002.

لكن، قال عاشور عبدالكريم، وهو رئيس الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ، إن القلعة معرضة للخطر. وأشار إلى أن الأمواج والتيارات القوية أجبرت السلطات على تشييد عدد من الحواجز البحرية الخرسانية على طول الكورنيش.

عواقب وخيمة محتملة. وتنتج دراسة أجريت سنة 2018 باحتمال غرق حوالي 734 كيلومترا مربعا (أكثر من 280 ميلا مربعا) من دلتا النيل بحلول سنة 2050، و2660 كيلومترا مربعا (أكثر من ألف ميل مربع) بحلول نهاية القرن، مما يهدد حياة 5.7 مليون شخص.

الإسكندرية، وهي مدينة ساحلية توفر 40 بالمئة من الطاقة الصناعية لمصر، تشهد علامات تدل على طبيعة نتائج التغير المناخي

يعاني السكان الذين يعيشون في المناطق المنخفضة من العواقب بالفعل. وقال أبورندة، وهو أحد سكان حي الشاطبي ويبلغ من العمر 52 عاما، إنه اضطر إلى إصلاح منزله المؤلف من ثلاثة طوابق مرتين منذ فيضانات 2015. وفسر تصميمه على مواصلة العيش هناك قائلًا "نحن نعرف أن عيشنا هنا يعدّ أمرا محفوقا بالمخاطر. نحن نعلم أن المنطقة ستغرق، لكننا لا نملك بديلا".

في حي المكس، أجبر المئات من المتساكنين على مغادرة منازلهم بعد الفيضانات التي جرفت المنطقة سنة 2015. وبتت وزارة الإسكان والمرافق والمجموعات العمرانية المصرية تسع بنايات سكنية لإيوائهم بعد أن صنفت المنطقة على أنها

الشهيرة وتاكلت الشواطئ التي امتازت بها. وحذرت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية التابعة للأمم المتحدة من أن مستويات سطح البحر قد ترتفع من 0.28 إلى 0.98 متر (من 1 إلى 3 أقدام) بحلول نهاية القرن الحالي، مما سيخلق "تداعيات خطيرة على المدن الساحلية والدلتا والبلدان المنخفضة".

ويقول الخبراء بأن الاختلافات الإقليمية والتباين في ارتفاع مستوى سطح البحر وتأثيراته تبقى نقاط غير مفهومة. ولكن، تشهد الإسكندرية، وهي مدينة ساحلية تجمع أكثر من 5 ملايين شخص وتوفر 40 بالمئة من الطاقة الصناعية لمصر، علامات تدل على طبيعة النتائج التي سيخلفها التغير المناخي.

تقول وزارة الموارد المائية والري في مصر إن مستوى سطح البحر ارتفع بمعدل 1.8 ملليمتر سنويا إلى حدود سنة 1993. وارتفعت هذه النسبة خلال العقدين التاليين إلى 2.1 ملليمتر في السنة. ومنذ سنة 2012، وصلت النسبة إلى 3.2 ملليمتر سنويا، وهو ما يمكن أن يهدد الأسس التي بنيت عليها المدينة.

تغرق الأرض التي بنيت عليها الإسكندرية ودلتا النيل المحيطة بها بنفس المعدل تقريبا، ويرجع ذلك جزئيا إلى الخزانات والسدود التي تؤدي إلى تآكل شواطئ دلتا النهر لمنعها من وصول الطمي والرمال المحمولة مع المياه إلى هذه المناطق لتغذيتها وتعزيزها. ومن المتوقع أن يساهم ذلك في تفاقم آثار ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يحمل

النتيجة عن ارتفاع مستويات سطح البحر بسبب الاحتباس الحراري وذوبان القمم الجليدية القطبية.

في أواخر أربعينات وخمسينات القرن العشرين، مثلت الإسكندرية ملاذا للكاتب والفنانين وجذبت السائحين المصريين والأجانب لجمالها وسحر معالمها.

اليوم، بقيت شواطئ المدينة ووجهة صيفية رئيسية للمصريين. لكن، تراجع جانبها العديدة من وجهاتها

خرسانية في البحر لكسر المد. وكانت عاصفة ضربت أجزاء كبيرة من المدينة سنة 2015، مما تسبب في مقتل ستة أشخاص على الأقل وانهيار حوالي عشرين منزلا. وكشفت هذه الحادثة نقاط ضعف البنية التحتية المحلية.

يحيط البحر بالإسكندرية، التي تعد عاصمة مصر الثانية، والميناء الأول في البلاد، وتحدها بحيرة مريوط من الجنوب، مما يجعلها عرضة للكوارث



الكتل الخرسانية تدفن الشاطئ